«مؤتمر دولي، كخير وسيلة لحل القضية الفلسطينية، تحت رعاية دولية تشترك فيها الاطراف المعنية، بما فيها منظمة التحرير [الفلسطينية] الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني» (**الوطن**، ١٩٨٥/١١/٣٠).

□ في دمشق، «استقبل وزير الخارجية السوري، فاروق الشرع مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، الذي اطلعه على نتائج لقاء القمة السوفياتية ـ الأميركية في جنيف».

ويعتقد المراقبون بـ «أن جولة ريتشارد مورفي ترمي أيضاً إلى الاطلاع على التطورات الأخيرة في المنطقة، والتشديد على ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، ومعرفة آفاق التقارب الأردني ـ السوري» (**رويتر**، ١٩٨٥/١١/٣٠).

□ في بغداد، أفاد مصدر رسمي عراقي بـ«أن الرئيس صدام حسين أبلغ السيد ياسر عرفات، [في] اثناء استقباله له، دعم العراق لتحرك المنظمة الهادف إلى تحقيق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

□ في الرياض، أكد الملك فهد، عاهل السعودية، «أن السلام والاستقرار لن يستتبا في منطقة الشرق الاوسط ما لم يتم التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية، والمتمثل في استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية بما فيها حقه في إقامة دولته على أرضه بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف» (**عكاظ**، الرياض، ١٩٨٥/١٢/١).

□ في أبو ظبي، قال الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة، «إن بلاده تؤيد عقد مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية، وانها ستواصل دعم منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني» (**القبس**، ١٩٨٥/١٢/١).

□ في الجزائر، أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد «ان القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الاوسط، وأن على العرب احترام الهوية السياسية الفلسطينية المستقلة ودعم تلاحم المقاومة حول منظمة التحرير الفلسطينية» (**النهار**، ١٩٨٥/١٢/٣).

وفي هذا الوقت، كان المندوبون العرب في الامم المتحدة، يلقون كلماتهم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في أثناء مناقشاتها للقضية الفلسطينية. وقد حمل مندوب سوريا، ضياء الفتال، على اتفاق عمان واعتبره «يتعارض ومصالح الشعب الفلسطيني». وشدد على «أن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة هو السبيل لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة كامل حقوقه في تقرير مصيره». و«طالب بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط» (**النهار**، ١٩٨٥/١٢/٥).

القمة الاردنية ـ السورية

قبل أن ينتهي شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، وفي الوقت الذي بدأ التمهيد للقمة الأردنية ـ الفلسطينية، اعتبر الملك حسين، في حديث له، ان اتفاق عمان «لا يتعارض ومشروع السلام العربي الذي أقرته قمة فاس العام ١٩٨٢، بل ينظم العمل السياسي المشترك بين الأردن و م.ت.ف. ويكون بمثابة الآلية للمشروع العربي للسلام». واضاف: «ان اي حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية يجب ان يكون مستنداً إلى القرارات الدولية؛ ومن هنا نتمسك بهذا الحل في إطار مؤتمر دولي تحضره كافة الأطراف المعنية» (**الدستور**، عمان، ١٩٨٥/١٢/١). وأعلن الملك، في تصريح آخر، انه سيجتمع، خلال الأيام المقبلة، مع ياسر عرفات، على أمل ان «يسمع منه رداً ايجابياً عن استعداد م.ت.ف. لقبول قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨»، لكنه استبعد ان تصدر المنظمة بياناً دراماتيكياً بالقبول قبل ان يتأكد لها ان ثمة مؤتمراً دولياً سيعقد حول ازمة الشرق الاوسط (**الرأي**، عمان، ١٩٨٥/١٢/٩).

في هذا الوقت، وصل إلى العاصمة الأردنية رئيس الوزراء السوري، د. عبد الرؤوف الكسم،